المنهجُ التَّفسيريُّ للعلَّامة الحِلِّيّ
في إيضاح مُخالفة السُّنَّةِ لنصِّ الكتابِ والسنَّةِ

الدكتورة بي بي سادات رضي بهابادي

جامعة الزهراء عليها السلام/عضو الهيأة العلميَّة لعلوم القرآن والحديث

ترجمة: أيُّوب ناصر نعمة

مراجعة وتدقيق: أ.د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ

The Interpretive Method of of Allama Al-Hilli in (Aidah Mukhalft Al-Sunnah lens Al-Kitab wa Al-Sunnah)

Dr. B.B. Sadat Radhi Bhabadi

Al-Zahra (PBUH) University/Member of the Scientific Committee for the Sciences of the Qur'an and Hadith

Translated By: Ayoub Nasir Nima

Reviewed By: Ali Abbas Al-Araji

الملخَّص

عدَّ كثيرٌ مِن العلماء كتـاب (الإيضاح) مِن كتبِ الردِّ والجدالِ والاحتجاجِ، ولكن يبـدو لي أنَّ الأرجـح عدُّه من كتب التفسـير؛ وذلـك لأنَّه تضمَّن الآيـات بنحو المنهج التَّرتيبيّ لتفسـير القرآن؛ إذ وضَّح بعد ذكر كلِّ آيةٍ، مخالفة السـنَّة لها؛ لذا أشـار العلَّامة في تفسـيره إلى المعاني اللغويَّة، واختلاف القراءات، وشـأن النُّزول، والتَّفاسير المختلفة للآية.

ونلاحظُ من عنوان الكتاب (إيضاح مُخالفة السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة)، أنَّهُ تفسيرٌ كلامـيّ، وعرض فيه العلَّامةُ المباني الكلاميَّة لأهل السـنَّة على القرآن، وبيَّنَ مخالفتها له من وجوهٍ متعدِّدةٍ، وبحث ذلك آيةً، آيةً.

وحاولنا عبر السُّـؤال الآتي: كيـف كان التَّفكير الكلاميّ المُتداول لأهل السـنَّة في زمان المؤلِّف؛ أي في النِّصف الثَّاني من القرن السَّابع، وأوائل القرن الثَّامن؟.

لنُظهـر ردَّ العلَّامة على أيِّ فئةٍ من مذاهب أهل السُّـنَّة كـان، والإجابة موجودة في ثنايا البحث عبر تتبُّعها بمسارٍ تاريخيّ.

Abstract

Many scholars considered the Book of(Al-Aidah) to be one of response, debate and protest books, but it seems to me that it is more likely to be considered in books of interpretation. This is because it included the verses in the manner of the hierarchical approach to interpreting the Qur'an. As it became clear after mentioning each obscure verse, and the Sunnah contradicting it; So Allama referred in his interpretation to the linguistic meanings, the different readings, the revelation matter, and the different interpretations of the verse.

We note from the title of the book (Aidah Mukhalft Al-Sunnah lns Al-Kitab wa Al-Sunnah), and this grammar of exegesis is considered a verbal interpretation, and in it Allama presented the verbal structures of the Sunnis on the Qur'an and contradicts it in many ways, and this was discussed in a verse by verse.

And we tried through the following question: How was the verbal reasoning used by the Sunnis at the time of the author? That is, in the second half of the seventh century, and

the beginning of the eighth century, to show Allama's response to any class of the Sunni schools of thought, and the answer is present in the folds of the research by following it with a historical path.

نُبذةٌ عن المؤلِّف

وُلد الحسنُ بن يوسف بن المطهَّر الحِلِّيّ سنة (٦٤٨هـ) في الحِلَّة، في أجواء يسودُها العلمُ، والتَّقوى.

ودرس عند والده المرحوم يوسف (ت٦٨٠هـ)، والمحقِّق الحِلِّيّ (ت٦٧٦هـ)، والمحقِّق نصير الدِّين الطُّوسيّ (ت٦٧٣هـ)، وابن ميثم البحرانيّ (ت٦٧٩هـ)[١].

وفاق العلَّامة أقرانه بالعلم، والعمل، وحصل على رُتبة الاجتهاد قبل سنِّ التَّكليف[٢].

وتصدَّى بعد وفاة المُحقِّق الحِلِّيّ سنة (٧٦٧هـ) للمرجعيَّة[٣]، والزَّعامة الدِّينيَّة وعمرُه ست وعشرون سنة، وهو دليلٌ على علوِّ مكانته العلميَّة[٤].

وتركَ العلَّامة آثارًا في مختلف العلوم والفنون، وأحصاها بعضٌ؛ فأوصلها إلى خمسمائة، أو ألف[٥]، ولكن ما وصل إلينا من مطبوعٍ، ومخطوطٍ مئة

(١) لاحظ تفصيل ذلك: رياض العلماء وحياض الفضلاء: ١/ ٣٧٥-٣٦٦، روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات: ٢/ ٧٣، تنقيح المقال في علم الرجال: ١/ ٣١٥ (طبعة حجريَّة).

(٢) راجع: الفوائد الرضويَّة: ١٢٦.

(٣) وصف ابن داوود في كتابه الرجال العلاَّمة بالمرجعيَّة المطلقة، وتصدَّى للمرجعيَّة- بعد وفاة المحقِّق- علماء من مثل ابن عمِّ المحقِّق الشيخ نجيب الدين بن سعيد، والسيِّد غياث الدين عبد الكريم ابن طاووس، وابن نما، وغيرهم.

(٤) انظر: أمل الآمل: ٢/ ٤٨.

(٥) لاحظ: مجمع البحرين: ٢/ ١٢٦.

وخمسون كتابًا[١].

واعتقد بعضٌ أنَّ العلَّامة أوَّل من قسَّم الحديث على صحيحٍ، وحسَنٍ، وموثوقٍ، وضعيفٍ[٢].

وكانتْ للعلَّامة مناظراتٌ كثيرةٌ، ومِنها ما كان ثمرته تشيُّع السُّلطان، الأمر الذي أتاح لجمعٍ غفير التَّشيُّعَ، كما هو مفصَّلٌ في محلِّه؛ فراجعْ[٣].

وذكر كثيرٌ من العلماء العلَّامة بالثَّناء، والإطراء، والنُّبوغ العلميّ، وحسبُنا هنا ما قاله التَّفريشيّ في العلَّامة: «ويخطر ببالي أن لا أصفه؛ إذ لا يسعُ كتابي هذا ذكرَ علومه، وتصانيفه، وفضائله، ومحامده، وأنَّ كلَّ ما يوصف به النَّاس من جميلِ الفضل؛ فهو فوقه، له أزيد من سبعين كتابًا في الأصول، والفروع، والطَّبيعيّ، والإلهيّ، وغيرها»[٤].

سافر العلَّامة إلى إيران مرَّات عِدة قبل سنة (٧١٠هـ) بدليل تأليفه كتاب (كشف اليقين) في تلك السنة، واشتهرت بعد هذا التاريخ المدرسة السيَّارة التي اختصَّت بالعلَّامة في رحلاته، و بقي حتَّى وفاة السلطان محمَّد خدابنده في سنة (٧١٦هـ)، ورجع إلى الحِلَّة كمحطَّة ترحالٍ أخيرةٍ سنة (٧٢٦هـ)، وكانتْ وفاته رحمه الله في الحِلَّة سنة (٧٢٦هـ).

(١) انظر: مكتبة العلَّامة الحِلِّيّ، للسيِّد عبد العزيز الطباطبائيّ.

(٢) هذا ما قاله الشيخ البهائيّ في كتابه (مشرق الشمسين) من أنَّ هذا التقسيم من ابتكارات العلَّامة، بينما صاحب المعالم في كتابه منتفى الجمان نسب هذا التقسيم للسيِّد ابن طاووس جمال الدين أحمد، وقد ضمَّن العلَّامة فوائد أستاذه في كتابه الخلاصة. لاحظ تفصيل ذلك: علم الحديث ودراية الحديث: ٣٨.

(٣) انظر: مجالس المؤمنين: ٢/ ٣٥٧، وتاريخ مغول (فارسيّ): ٣١٣-٣١٨.

(٤) أمل الآمل: ٢/ ٦٩.

نِسبةُ الكتابِ للعلَّامة

ألَّف العلَّامةُ كُتبًا كثيرةً في فنونٍ مختلفةٍ، وذكر بعضها في كتابه (خُلاصة الأقوال)[1]، وبعضها في إجازته للسيِّد مُهنَّا بن سنان[2].

إلَّا أنَّ العلَّامة لـمْ يُشرْ لكتاب (الإيضاح) في هذينِ الكِتابَينِ، ولكن ذكره في كتابه (نهج الحقِّ وكشف الصِّدق) في مبحث (الجبريَّة يخالفون نُصوص القرآن)، قال:

«... والآيـات المُتضافرة فيه، الدَّالَّة على استناد الأفعال إلينـا، وقد بيَّنتُ في كتاب الإيضاح، مخالفةَ أهل السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة...»[3].

وذكر الشَّـيخُ الحـرُّ العامليّ في هذا السِّـياق: «وكتـاب إيضاح مخالفة السـنَّة لنصِّ الكتاب والسـنَّة رأينا له نُسـخًا منه قديمةً في الخزينة الموقوفة الرَّضويَّة سلك فيه مسلكًا عجيبًا... يذكر فيه مخالفتهم لكلِّ آيةٍ من وجوه كثيرة؛ بل لأكثر الكلمات»[4].

موضوع الكتاب

عدَّ العلماء هذا الكتاب في دائرة التَّفاسير، وكتب الاحتجاج، قال صاحب الذَّريعة في هـذا المضـمار: «يُعـدُّ من كتب التَّفاسـير كما مرَّ بعنـوان الإيضاح في التفسـير؛ لما فيه من تفسـير الآيات، وبيان مداليلهـا، ويُعدُّ من كتب الرُّدود الدِّينيَّة؛ لاشـتماله على بيان مخالفاتٍ لنصِّ الكتاب والسنَّة...»[5].

(١) راجع: خلاصة الأقوال: ٤٨.
(٢) لاحظ: ٤١٩٨، بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٤٧-١٤٩.
(٣) نهج الحقِّ وكشف الصدق: ١٠٥.
(٤) أمل الآمل: ٢/ ٨٥.
(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢/ ٤٩٩.

وقال السيَّد مُحسن الأمينيّ: «إيضاح مخالفة السنَّة يمكن عدُّه من كتب الاحتجاج، والجدل؛ لاشتماله على بيان مخالفات لنصِّ الكتاب والسنَّة، ويمكن عدُّه من كتب التَّفسير؛ لما فيه من تفسير الآيات، وبيان مداليلها»[1].

لعلَّ منَ المُناسب عدُّ (الإيضاح) في كتب الاحتجاج، والردِّ، ولكن يبدو لي أنَّ الأرجح عدُّه من كتب التفسير؛ وذلك لأنَّه تضمَّن الآيات بنحو المنهج التَّرتيبيّ لتفسير القرآن؛ إذ وضَّح بعد ذِكر كلِّ آيةٍ مخالفة السنَّة لها.

ما وصل إلينا من الكتاب

لم يصل إلينا الجزء الأوَّل من هذا الكتاب المُستطاب، ومن المؤسفِ حقًّا ضياع ما كتبه من مقدِّماتٍ قيِّمةٍ فيه.

وأمَّا الجزء الثَّاني فقد وصل إلينا، وأشار المصنِّف في نهايته إلى تأريخ تمامه في العشرين من شوَّال سنة (٧٢٣هـ) في النَّجف الأشرف[2].

وعليه كان من المقرَّر وجود جزءٍ ثالثٍ لهذا التَّفسير، ولكن لم يصل إلينا، وربَّما لم تتحْ له الفرصة لكتابته؛ ولذا احتمل الدُّكتور حجَّتي أنَّ الكتاب كتبه قبل وفاته بوقتٍ قريب؛ فمن الممكن القول: إنَّه وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ووافاه الأجل[3].

(١) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٤.

(٢) قال: تمَّ الجزء الثاني من كتاب إيضاح مخالفة السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة، ويتلوه في الجزء الثالث سورة النساء على يد العبد الفقير إلى الله تعالى حسن بن يوسف بن مطهَّر مُصنِّف الكتاب تسويدًا في الحضرة الشريفة الغرويَّة صلوات الله على مشرِّفها في آخر النهار الجمعة العشرين من شوَّال من سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، والحمدُ للهِ وحده، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد النبيّ وآله الطاهرين آمين.

(٣) لاحظ: فهرست موضوعي نسخه هاي خطي عربي كتاب هاي جمهوري اسلامي: ٣/ ٦٩.

ويتَّضح أنَّ هذا الكتاب لم يتمَّه العلَّامة، وله تصريحٌ في كتابه خلاصة الأقوال عن بعض مؤلَّفاته الكاملة، وبعضها غير الكاملة[1].

وعلى كلِّ حالٍ المُتوافر هو الجزء الثَّاني من (الإيضاح)، ويبدأ بآية (٢١٢) من سورة البقرة ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾، وينتهي في آخر سُورة آل عمران.

ولا بأسَ بالإشارة إلى ما ذكره صاحب الذَّريعة في ترقيم الآية، قال: «والموجود في تلك النسخ من آية: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ في سورة البقرة آية (٢٠٨) إلى آخر سورة آل عمران»[2].

والصواب من آية (٢١٢)، ولذا نرى من جاء من بعده كرَّر الكلام نفسه[3].

النُّسخ المخطوطة

١. نُسخة مكتبة مجلس الشُّورى الإسلاميّ:

هذه النُّسخة من دون تنقيطٍ، وكُتبت بخطٍّ نستعليق في مئتينِ وواحدٍ وستِّين صحيفة، وكلُّ صحيفةٍ فيها اثنا عشر سطرًا، لم يُكتب في الصَّحيفة الأولى شيئًا، وكذا ثلاث صحائف في النِّهاية، وثلاث عشرة صحيفة متَّصلة بالكتابة، وبعضُها كُتب هامشٌ عليها، ثُمَّ كلُّ عشرِ صحائف جعلها كرَّاسًا؛ أي المؤلِّف جعل كلَّ عشرِ صحائف في حزمةٍ واحدةٍ[4].

(١) راجع: خلاصة الأقوال: ٤٨.
(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢/ ٤٩٩.
(٣) راجع على سبيل المثال: الدكتور محمَّد باقر حجَّتي في فهرست موضوعي نسخه هاي خطي عربي: ٣/ ٧٩، ومحمَّد تقي دانش بزوه وبهاء الدين علمي فهرست كتابهاي خطي كتابخانه سنا: ١/ ١٤.
(٤) راجع: فهرست كتابخانه مجلس شوراي اسلامي تهران: ١٥/ ٣٠.

وعلَّق المُحقّق حسين بن محمَّد تقي النُّوريّ في الصحيفة الثَّانية يؤكِّد فيها أنَّ هذه بخطِّ العلَّامة: «لو وُزِنَ هذا الكتاب بالذَّهب لكان البائع المغبون، كيف لا وهو كتاب إيضاح مخالفة السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة، تأليف آية الله الحِلِّيّ طاب ثراه؛ إذ بيَّن فيه مُخالفة السنَّة لآيةٍ آية، وفي كلِّ آيةٍ أعطى وجهًا، أو وجوهًا فيها، وهذه النُّسخة الشَّريفة من أواسط سورة البقرة إلى أواخر سورة آل عمران، ولا شكَّ، ولا شُبهة بأنَّ هذا الخطَّ الشريف له».

٢. النُّسخة الثَّانية في مكتبة مجلس سنا:

هذه النُّسخة في القرن الثَّامن، أو التَّاسع، نُسختْ من نُسخة المؤلِّف، وهي عند محمَّد باقر بن محمَّد تقي، وعليها ختم محمَّد صالح ابن زين العابدين الحسينيّ، مع هوامش لمحمَّد جليل الحسينيّ، وتقع في مئة واثنتين وثمانين صحيفة، في كلِّ صحيفةٍ خمسة عشر سطرًا[1].

ومنها نسخة مصوَّرة برقم١٧٥١ في المكتبة المركزيَّة لجامعة طهران.

٣. في نسخة مكتبة استان قدس رضوي:

لا يُعرف كاتب هذه النُّسخة، وهي في مئة وخمس عشرة صحيفة، في كلِّ صحيفةٍ خمسة عشر سطرًا، بطريقة (قال اللهُ تعالى، أقول)، وسجَّل أرقام الإيرادات بحروف أبجد باللون الأحمر.

في هذه النُّسخة لم يُكتب تاريخ الكتابة، ولكن في فهرس (استان قدس) كُتب أنَّها كتبت في القرن الحادي عشر، إلَّا أنِّي أحتمل أنَّ هذا تاريخ الوقف لا تاريخ الكتابة.

(١) راجع: فهرست كتاب خطي كتابخانه سنا: ١/ ١٤.

٤. نسخة مكتبة إمام جُمعة زنجان:

كُتبتْ هذه النُّسخة في القرن العاشر، ولها نُسخة مصوَّرة بـ(رقم ٢٩٧٠) في المكتبة المركزيَّة لجامعة طهران.

وكان كاتب هذه النُّسخة يُبدي رأيه، وأحيانًا يحذف بعض الموارد، وأحيانًا يلفِّق بينهما؛ ولذا كانتْ هذه النُّسخة أصغر حجمًا ممَّا تقدَّم.

المنهجُ التَّفسيريُّ للعلَّامة

أشار العلَّامة في تفسيره إلى المعاني اللغويَّة، واختلاف القراءات، وشأن النُّزول، والتَّفاسير المختلفة للآية.

ونرى تطبيق ذلك بشكلٍ واسعٍ في تفسير سورة البقرة، وأمَّا سورة آل عمران، فقلَّما تعرَّض لبيان مفهوم الآية.

وكان للعلَّامة عنايةٌ خاصَّة بالجنبة الكلاميَّة في الآيات، ومعه يمكن عدُّه تفسيرًا كلاميًّا.

وهذا المنهجُ نلمسه في تفسير الشَّيخ الطُّوسيّ في التِّبيان؛ ففيه البُعد الكلاميّ واضحٌ جدًّا.

وكيف ما كان؛ فالسِّمةُ البارزة لهذا التَّفسير بيان مُخالفات السُّنَّة لنصِّ الكتاب.

أثر تفسير التِّبيان في الإيضاح

في ضوء مُطالعة كتاب (الإيضاح) تتَّضح مباني العلَّامة فيه، فهي مباني تفسير التِّبيان؛ فالعلَّامة ممَّن سار على خُطى الشَّيخ الطُّوسيّ، وثمَّة صُورٌ لهذا التأثُّر، وإليك الصُّور:

١. ينقل العلَّامة المطلب عينه من التِّبيان، مثلًا في تفسير الآية ٢١٤ من سورة البقرة: «نزلتْ هذه الآية يوم الخندق لـمَّا اشتدَّتِ المخافة، وحوصر المُسلمون

في المدينة، واستدعاهم الله تعالى إلى الصَّبر، ووعدهم بالنَّصر»[1].

٢. أحيانًا مع تغيُّرٍ بسيطٍ في التَّعبير؛ فحسب مثلًا: جاء في تفسير الآية ٢٨١ من سورة البقرة: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ﴾، قيل: «فيه وجهان: أحدهما: تُوَفَّى جزاء ما كسبت من الأعمال، الثَّاني: تُوفَّى بما كسبتْ من الثَّواب، أوِ العقاب؛ لأنَّ الكسب على وجهَين: كسب العبد لفعله، وكسبه لما ليس من فعله؛ ككسبه المالَ»[2].

وما جاء في الإيضاح: «(ما كسبتْ) قيل: تُوفَّى جزاءَ ما كسبت من الأعمال، وقيل تُوفَّى ما كسبتْ من الثَّواب والعقاب؛ فإنَّ الكسبَ يقعُ على وجهَين: كسبُ العبد لفعله، وكسبه ما ليس من فعله، مثل كسبه المالَ»[3].

٣. أحيانًا يذكر الأقوال من التِّبيان مع حذف القائِلين بها، مثلًا في تفسير التِّبيان جاء في تفسير الآية ٣٩ من سورة آل عمران: «(بكلمة) يعني المسيح عليه السلام في قول ابن عبَّاس، ومجاهد، وقتادة، والرَّبيع، والضحَّاك، والسدِّيّ، وجميع أهل التأويل، إلَّا ما حُكيَ عن أبي عبيدة أنَّه قال: (بكلمة)؛ أي: بكتاب الله»[4].

قال العلَّامة: «وقيل: أي بكتاب الله»[5].

٤. أحيانًا يذكر خلاصة أقوال التِّبيان، مثلًا في ما جاء في تفسير الآية ٤٨ من سورة آل عمران: «ومعنى قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، قال ابن جُريج: الكتابة

(١) التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٦٨.
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٠
(٣) الإيضاح: ١٦٢.
(٤) التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٤٥٢.
(٥) إيضاح مخالفة السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة: ٢١٤.

بيـده، وقال أبو عـليّ: كتاب آخر غـير التَّـوراة، والإنجيل، نحـو الزَّبور، أو غيره».

وما جاء في الإيضاح: «أي: الكتابة باليد... أو الزَّبور».

والجديرُ ذكرُه مع أنَّ العلَّامة في هذا التَّفسـير ناظرٌ إلى تفسـير التِّبيان، إلَّا أنَّه لم يذكر الشَّـيخَ الطُّوسيَّ إلَّا في بعض الموارد، وهي في تفسـير الآيات من سـورة البقرة: (٢٢٥، ٢٣٢، ٢٧٤).

تفكير أهل السُّنَّة في عصر العلَّامة

نلاحـظُ مـن عنـوان الكتـاب (إيضـاح مُخالفـة السـنَّة لنـصِّ الكتـاب والسـنَّة)، أنَّ هـذا التفسـيرَ تفسـيرٌ كلامـيٌّ، وعـرض فيـه العلَّامـةُ المبـاني الكلاميَّة لأهـل السـنَّة عـلى القـرآن، ومخالفتهـا لـه مـن وجـوهٍ متعـدِّدةٍ، وبحـث ذلـك آيةً آيةً.

والسُّـؤال هنا: كيف كان التَّفكير الكلاميّ المُتداول لأهل السـنَّة في زمان المؤلِّف؛ أي في النِّصف الثَّاني من القرن السَّابع، وأوائل القرن الثَّامن؟.

وللجوابُ عن هذا السُّـؤال، لابدَّ أن نلقيَ نظـرةً إلى التَّاريخ؛ لتكون عندنا صورة المشهد واضحة.

«افترق المُسـلمون (أهل البحث والجدل منهـم) في النِّصف الأوَّل من القرن الثَّاني إلى فرقتَين:

فرقـة أهـل الحديث: وهم الذيـن تعبَّدوا بظواهـر الآيات، والرُّوايـات، من دون غور في مفاهيمها، أو دقَّة في إسـنادها، وكانوا يشكِّلون الأكثريَّة السَّاحقة بين المُسلمين،

وكثرتْ فيهم المُشبّهة، والمجسّمة، والمُثبتون لله سبحانه علوًّا وتنقُّلًا، وحركةً، وأعضاءً، كاليد والرِّجل والوجه، إلى غير ذلك من البِدَعِ التي ظهرتْ بين المُسلمين من طريق الأحبار، والرُّهبان المتستِّرين بالإسلام.

و**فرقة الاعتزال**: وهم الذين كانوا يتمسَّكون بالعقل أكثر من النَّقل، ويؤوِّلون النَّقل إذا وجدوه مخالفًا لفكرتهم، وعقليَّتهم.

وبقي التَّشاجُر قائمًا على قدمٍ وساقٍ بين الفرقتَينِ طوال قرون؛ فتارةً يتغلَّب أهل الحديث على أهل الاعتزال، ويزْوونهُمْ، وأُخرى يتغلَّب جناح التفكُّر والاعتزال على أهل الظَّواهر والحديث، وكانتْ غلبة كلِّ فرقة على الأُخرى في كثيرٍ من الأحيان تنشأُ من ميول الحكومات آنذاك لأحد الجناحينِ المُتصارعين؛ فنرى عصر الأمويِّين، وأوائل عصر العبَّاسيِّين، عصر ازدهار منهج أهل الحديث، والمتمسِّكين بظواهر النُّصوص؛ في حين نرى الأمر على العكس في زمن المأمون، وأخيه المُعتصم، والواثق بالله إلى عصر المتوكِّل؛ فكان الازدهارُ لمنهج الاعتزال حتَّى صار مذهبًا رسميًّا للحكومات السَّائدة، واعتُقِلَ بعضُ مشايخ أهل الحديث مثل أحمد بن حنبل، حتَّى جُلِدَ ثلاثين سوطًا لأجل اعتقاده بقِدَم القرآن الذي يُعدُّ من مبادئ أهل الحديث.

وكان الأمرُ على هذا المِنْوال إلى أن تسلَّم المتوكِّلُ مقاليدَ الحُكم؛ فأمر بنشر منهج أهل الحديث بقوَّة وحماسٍ، وتبعَه غيرُهُ منَ العبَّاسيِّين في دعم مقالتهم، وتضييق الأمر على أهل الاعتزال، وقد كان الأمر على هذا المِنْوال إلى عصر أبي الحسن الأشعريّ (٢٦٠-٣٢٤هـ) الذي كان مُعتزليًّا، ثمَّ صار- بحسب الظَّاهر- من زُمرة أهل الحديث؛ فكانتِ السُّلطة تسايرُهُم، وتوافقُهُمْ.

وقد كوَّن الأشعريُّ برجوعه عنِ الاعتزال إلى مذهب أهل الحديث منهجًا كلاميًّا،

له أثرهُ الخاصُّ إلى يومنا هذا بين أهل السـنَّة؛ فمذهبه الكلاميُّ هو المذهب السَّائد بينهم في أكثر الأقطار»[1].

وفي ضـوء هذا المسـار التَّأريخيّ، يتبيَّن أنَّ الفكرَ الكلاميَّ السَّـائدَ في عصر العلَّامة (ت٧٢٦هـ) هو الأشـعريّ؛ وذلـك لأنَّ القدْرَ المتيقَّـن إلى القرن الرَّابـع؛ أي في زمان أبي الحسـن الأشـعريّ (٣٣٤ أو ٣٣٠هـ) هو المذهب الرَّسـميُّ، ويكثرُ الظنُّ إلى القرن السَّادس المذهب الرَّسميّ لأهل السنَّة في البلاد الإسلاميَّة هو المنهج الأشعريّ.

الأشاعِرةُ امتداد لأهل السنَّة

لا بـدَّ من ذكر نُقطةٍ مُهمَّةٍ هنا، لم يكن أبو الحسـن الأشـعريّ، وأتباعُه والمتقدِّمون عليه ممَّن يشاكِلُ عقيدته، ومن تأخَّر عنه في الفقه، والرِّجال، والحديث صاحب مذهب مستقلٍ، بل هو امتدادٌ لأهل السنَّة.

ويؤيِّد هذا ما قاله أبو الحسـن الأشعريّ نفسه في كتابه مقالات الإسلاميِّين: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث»[2]، وصرَّح في كتابه الإبانة في (باب في إبانة قول أهل الحقِّ والسنَّة): «فإنْ قال قائلٌ قد أنكرتُم قولَ المُعتزلة، والقدْريَّة، والجُهميَّة، والحرُوريَّة، والرَّافضـة، والمُرجئـة؛ فعرِّفونـا قولكم الذي به تقولـون، وديانتَكُم التـي بها تُدينون، قيـل له قولنـا الذي نقول بـه، وديانتنا التي ندين بها التمسُّـك بكتاب ربِّنا ﷻ، وبسُـنَّة نبيِّنا ﷺ، ومـا رويَ عن الصَّحابة والتَّابعين، وأئمَّة الحديـث، ونحن بذلك معتصمون ...»[3].

(١) الملل والنحل: ٢/ ١١، وراجع: علم الكلام (صبحي): ٢/ ١٩-٢٠.
(٢) مقالات الإسلاميِّين واختلاف المصلِّين: ٢٩١.
(٣) الإبانة عن أصول الديانة: ٨.

كما أنَّ عبد القاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ)، وهو من كبار علماء الأشاعرة، عدَّ أهل السنَّة، والجماعةَ هي الفرقة النَّاجية، وبيَّن أنَّ لهم خمسة عشر رُكنًا، وأهل السنَّة والجماعة تُدين بذلك[١].

مُرادُ العلَّامة من أهل السنَّة

مع أنَّ العلَّامة لم يصرِّحْ أنَّ مقصودَهُ من أهل السنَّة هم الأشاعرةُ، ولكن يمكن كشفُ هذا ممَّا عرض، فأكثره يوافق المباني الكلاميَّة لهم، وأثبت العلَّامة أنَّ هذه المباني متناقضة مع القرآن، وسنشير في الأبحاث اللاحقة لذلك.

ويمكن عضد ما تقدَّم أنَّ هناك جُمَلًا تؤذن بأنَّ مُراد العلَّامة من أهل السنَّة ليس المُعتزلة.

والشَّاهد على ما نقول ما جاء في تفسير الآية ٢١٣ من سورة البقرة؛ إذ جعل المُعتزلة في قبال أهل السنَّة.

قال: هذا المطلبُ على قواعد المعتزلة صحيحٌ، أمَّا على مباني أهل السُّنَّةِ؛ فهو مُخالفٌ للقرآن[٢].

قال العلَّامة: «البُشارة إنَّما تحصل لو علم المبشِّر، أو ظنَّ وصول ما بُشِّر به إليه من الخير، وهو غير حاصلٍ عند أهل السنَّة، حيث لم يجعلوا للطَّاعة مدخلًا في استحقاق الثَّواب، وجوَّزوا تعذيب المُطيع، وإثابة العاصي؛ وإنَّما يصحُّ على قواعد المعتزلة، وخالفتِ السنَّة فيه»[٣].

(١) لاحظ: الفَرْق بين الفِرَق: ١٩١-٢١٧.
(٢) إيضاح مخالفة أهل السنَّة لنصِّ الكتاب والسنَّة: ٥٥.
(٣) المصدر نفسه: ٥٦.

وعليه يمكن القول إنَّ العلَّامة، عبر النَّصِّ المُتقدِّم، مراده من أهل السنَّة هم الأشاعرة؛ لأنَّهم يُنكرون الحُسنَ والقُبحَ العقليَّينِ، والطَّاعة لا تؤثِّر في استحقاق الثَّواب، ويمكن أن يعذِّبَ اللهُ شخصًا يُطيع ويمتثل أوامره، ويُدخل الجنَّة شخصًا عاصيًا[1].

عقائدُ الأشاعرة

ذكرنا غيرَ مرَّةٍ عرض العلَّامة المباني الكلاميَّة لأهل السنَّة على القرآن، وهنا أُشير باختصارٍ إلى عقائد الأشاعرة، واختلافها مع الفرق الأُخرى.

١. صفاتُ الله:

يعتقدُ المُعتزلة أنَّ صفاتِ الله عينُ ذاته، بينما يذهب الأشاعرة على أنَّها زائدةٌ على ذاته؛ فيعتقدون أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقدرةٍ، مريدٌ بإرادةٍ وهكذا...[2].

٢. الصِّفاتُ الخبريَّة:

المُراد بالصِّفات الخبريَّة لله تعالى بنظر الأشاعرة، هي ما أثبتتْه ظواهر الآيات له سبحانه من العلوِّ، والوجه، واليدين إلى غير ذلك، ولكن من دون تشبيهٍ وتجسيمٍ، بخلاف المشبِّهة؛ إذ عدُّوا هذه الصِّفاتِ تجسيمًا له سبحانه عن ذلك[3].

٣. رُؤية الله تعالى:

يعتقد الأشاعرةُ أنَّه لا يمكن رؤية الله في الدُّنيا بهذه العين الظَّاهرة، ولكن يمكن ذلك في الآخرة[4].

(١) الفَرق بين الفِرَق: ١٩١-٢١٧.
(٢) لاحظ: اللمع في الردِّ على أهل الزيغ والبدع: ١٦.
(٣) راجع: المواقف في علم الكلام: ٢٨٠.
(٤) انظر: مقالات الإسلاميِّين: ٣٢٠.

٤. كلامُ الله:

يعتقد الأشـاعرة أنَّ كلام الله، أي القرآن، قديمٌ، ويفرِّقـون بين الكلام الظَّاهريّ، والمعنـى الحقيقـيّ؛ فالقُرآن من حيث الألفاظ، والأصوات، بلا شـكٍّ أنَّـه حادثٌ، أمَّا معانيه فقديمةٌ،وغيرُ مخلوقةٍ.

ويؤمنـونَ أنَّ القرآن كلامٌ نفسيٌّ، وقائمٌ بذات الله تعالى، وهو قديمٌ بقِدَمه وهو من الصِّفات الذَّاتيَّة.

وذهـب بعضُهم إلى أنَّ الكلامَ النَّفسيَّ هو مدلـول الألفاظ، بينما عدَّهُ بعضٌ مغايرًا لمدلول اللفظ[١].

٥. أفعالُ العباد:

بيَّن أبو الحسـن الأشـعريّ في مقالات الإسـلاميِّين عقيدةَ أهل السُّنَّة، والحديث، قال: «وأقرُّوا بأنَّه لا خالقَ إلَّا الله، وأنَّ سيِّئاتِ العباد يخلقها الله، وأنَّ أعمالَ العبد يخلقها الله ﷻ، وأنَّ العباد لا يقدرون أن يخلقوا منها شيئًا»[٢].

٦. الحُسنُ والقُبح:

يعتقد الأشاعرةُ: ينبغي للعقل اتِّباع الوحي، والوحيُ هو من يحدِّد: هذا حسَنٌ، وهذا قَبيحٌ؛ لأنَّ الأفعال نفسـها لا توصف بالحُسـن، والقُبح، بل الحسن والقبحَ ما هو يحدِّدهُ الشَّرعُ[٣].

---

(١) لاحظ: شرح المقاصد: ٤/ ١٤٧-١٤٩، والملل والنِّحل في مقالات ومذاهب أهل العالم: ٦٨، والبيان في تفسير القرآن: ٤٠٥-٤١٣.

(٢) مقالات الإسلاميِّين: ٣٢٩.

(٣) لاحظ: اللمع: ١١٦-١١٧، وشرح المقاصد: ٢/ ٢٨٤-٢٨٩.

٧. التَّكليفُ بما لا يُطاق:

التَّكليف بما لا يُطاق متفرِّعةٌ من مقولة الحُسن، والقُبح الشَّرعيين، ويؤمن الأشاعرة بإمكان التَّكليف بما لا يُطاق منَ الله ﷻ.

٨. الاستطاعةُ:

يعتقد الأشاعرة أن لا استطاعةَ قبلَ الفِعل؛ بل هي مقارنةٌ للفعل؛ فإنَّ وجود القدرة، والاستطاعة قبل الفعل ربَّما لا يجتمع مع القول بكون الخلق، والإيجاد منه سبحانه؛ فقالوا بعدم تقدُّم الاستطاعة، ولزوم مقارنتها مع وجود الفعل(١).

٩. الغرض من أفعال الله:

ومنَ الفُروع الأُخرى لمسألة الحُسن، والقُبح الشَّرعيَّين أنَّ أفعالَ الله لا تُعلَّل، وليس لها أهدافٌ.

تناقُض كلام أهل السنَّة مع القرآن من منْظار العلَّامة الحلِّيِّ

بيَّنَ العلَّامة في كتابه (الإيضاح) بالاستناد إلى الآيات مُخالفة الأشاعرة لنصِّ القرآن من وجوهٍ متعدِّدةٍ.

وكان نقد العلَّامة، وبيانُه للمُخالفة تارةً مخالفةً صريحةً للقرآن، وأُخرى مخالفةً بلوازم القرآن، وإنْ لم يصرِّحوا بها.

ونذكر هنا مثالًا؛ فإنَّ جواز صدور الكذب منَ الله غير صريحٍ في عقائد أهل السنَّة، ومع هذا العلَّامة يقول في هذا المَجال: إنَّ أهل السنَّة يجوِّزون الكذبَ على الله.

لعلَّ منشأ قول العلَّامة هذا؛ لأنَّهم يقولون إنَّ الحُسن، والقُبح شرعيَّانِ.

(١) لاحظ: المواقف: ٣٣٠-٣٣١، وشرح المقاصد ٤: ٢٩٦-٣٠٠.

لا بأسَ أنْ أُشـير هنا لبعض ما بيَّنه العلَّامة من مُخالفة السـنَّة لنَصِّ القرآن، وإليك منه:

١. امتناع الكذب على الله سبحانه:

نقـل العلَّامة جملةً منَ الآيات تتضمَّن أخبارًا، وهذهِ الأخبار لا شـكَّ أنَّها صادقةٌ؛ لأنَّهـا صـادرةٌ عن الله تعالى، ومنَ المُحال صدور الكذب عنه تعالى، ومع أنَّ أهل السـنَّة يعدُّون الكذب على الله مُحالًا، إلَّا أنَّ هذه العقيدة لا تنسجمُ مع عقائدهم الأُخرى.

كما أنَّ العلَّامة في (الإيضاح) يشير لهذه المسألة في موارد كثيرة؛ فمثلًا في الآية ٢١٢ من سورة البقرة:

أ. «﴿فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾؛ أي في علِّيِّين، والفجَّار في الجحيم، وهذا خبرٌ إنَّما يُعلم صدقُه لوِ امتنع الكذب على الله تعالى، وخالفتِ السنَّة فيه»[١].

ب. ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ خـبرٌ، إنَّـما يُعلم صدقه لوِ امتنـع الكذب على الله تعالى، وخالفتِ السنَّة فيه»[٢].

تـحقيـقٌ

و**السُّـؤال** هنـا هـو: هل صـدور الكـذب مـن الله من منظـار أهـل السـنَّة قبيحٌ أم لا؟.

و**الجـواب**: اتَّفق العلماء كافَّـة أنَّ الله قادرٌ على فعلِ القبيح، والعلَّامة نفسـه يقول: «ذهب العلماء كافَّةً إلى أنَّه تعالى قادر على القبيح، إلَّا النَّظَّام»[٣].

(١) الإيضاح: ٥٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) كشف المُراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٦٣.

كما لا خلاف أنَّ الله لا يفعل القبيح، وحتَّى الأشاعرة يصرِّحون بهذا في كتبهم[1].

ودعوى الأشاعرة هي أنَّ الله لا يفعل القبيح، ولكنَّه قادرٌ عليه.

والذي يظهر ممَّا تقدَّم أنَّ العلَّامة نسبَ للأشاعرة جوازَ الكذب على الله تعالى عبرَ لوازم عقيدتَينِ من عقائدهم، وهما:

أ. يؤمن الأشاعرة أنَّ الله خالقُ أفعال الخير والشرّ، وهو خالق أفعال العبد الشِّرِّيرة، وبما أنَّ الكذب مصداقٌ من مصاديق القُبح؛ فليس منَ المُحال اتِّصافُه سبحانَه به.

ب. يعتقدُ الأشاعرةُ بأنَّ الحُسن، والقُبح شرعيَّان، لا ذاتيَّةَ لقُبح الأفعال، إنَّما الشَّارعُ يقبِّحُ الفِعْلَ، أو يحسِّنُه؛ فالقبيح ما قبَّحهُ، والحسنُ ما حسَّنه؛ فيمكن أن يتَّصف اللهُ تعالى بالكذب مع أنَّه قبيحٌ.

٢. فعلُ العبد:

ذكرَ العلَّامةُ جُملةً منَ الآيات التي تَنسِبُ الفعلَ إلى العبد، وهذه النِّسبة صحيحةٌ، وأهل السنَّة تخالفون تلك النُّصوص، وإنَّ العبد ليس فاعلًا، وننقل بعض ما استشهد به العلَّامةُ منَ الآيات على هذه المقولة، مثلًا: في سورة البقرة آية ٢١٢، قال: «﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

أ. ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أُسند الكفرُ لهم، وإنَّما يصحُّ ذلك لو كان العبدُ فاعلًا، وخالفت السنَّة فيه.

(١) راجع: شراح المقاصد: ٤/ ٢٩٤.

ب. ﴿وَيَسۡخَرُونَ﴾ أسندَ السُّخريّة إليهم، إنَّما يصحُّ لو كان العبد فاعلًا، وخالفت السنَّة فيه.

ج ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أسند الإيمان إليهم، إنَّما يصحُّ لو كان العبدُ فاعلًا، وخالفت السنَّة فيه»[1].

٣. هدف أفعال الله تعالى:

صرَّح العلَّامة في بعض الآيات استناد الهدف والغاية لأفعال الله تعالى، وهذا شيءٌ ثابتٌ، ويقول مع أنَّ هذه نصوصٌ صريحةٌ في ذلك خالفت السنّةُ النصَّ، واعتقدوا من المُحال أن تتعلّق الأغراض بالأفعال الالهيَّة، وننقل نموذجًا هنا في هذا السياق.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، قال: «إنَّما يُعلم كون المبعوث نبيًّا من الله تعالى صادقًا لو أظهر الله تعالى المُعجزةَ على يدهِ؛ لأجل التَّصديق، وكان كلُّ من صدَّقه الله تعالى صادقًا، وخالفت السنَّة في مقدِّمَتينِ:

أمَّا الأولى؛ فلأنَّ الله تعالى يستحيل تعليل فعله بالأغراض، والمصالح عندهم، فكيف يصحُّ القول مع ذلك بأنَّه خلق المعجزة لأجل كذا.

وأمَّا الثَّانية؛ فلأنَّه يمتنع الحكم بها مع نسبة القبائح، والإضلال، والكذب إليه تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[2].

٤. الاستطاعة:

بحثَ العلَّامةُ في تفسير الآية ٩٧ من سورة آل عِمران دلالةَ الآية على استطاعة العبد، وبيَّن مُخالفةَ أهل السنَّة فيه، قال: «﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلًا﴾ الاستطاعة هي

(١) الإيضاح: ٥٧.
(٢) المصدر نفسه: ٥٦.

القدرة المؤثرة على ثبوتها، وخالفت السنَّة فيه»[١].

وينبغي التنبُّه على أنَّ الأشاعرةَ يعتبرون قدرةَ العبد لا أثرَ لها؛ لعموم قدرته تعالى[٢].

ويواصل العلَّامة بحثَه في هذا الإطار؛ فيقول: «هذه الآية مبطلة قول المجبرة أنَّ الاستطاعة مع الفعل؛ لأنَّه تعالى أوجب الحجَّ على المستطيع دون غيره، وهذا إنَّما يكون قبل الحجِّ»[٣].

وعليه فالأشاعرةُ يعتقدون أنَّ الاستطاعة مقارنة للفعل، ولا استطاعة قبل الفعل.

٥. دور الطَّاعة والذَّنب:

ذكر العلَّامة آياتٍ فيها دلالةٌ على أنَّ ما يترتَّب على الطَّاعة الثَّواب، وعلى المعصية العقاب، وأهل السنَّة خالفت فيه، قال العلَّامة: «البُشارة إنَّما تحصل لو علم المبشِّر، أو ظنَّ وصول ما بُشِّر به إليه من الخير، وهو غير حاصلٍ عند أهل السنَّة، حيث لم يجعلوا للطَّاعة مدخلًا في استحقاق الثَّواب، وجوَّزوا تعذيبَ المُطيع، وإثابة العاصي؛ وإنَّما يصحُّ على قواعد المعتزلة، وخالفت السنَّة فيه»[٤].

وعليه جواز تعذيب المُطيع، وإثابة الإنسان العاصي هي من فروع القول بأنَّ الحُسن، والقُبح شرعيَّان.

---

(١) الإيضاح: ٢٤٦.
(٢) لاحظ: المواقف: ١٥٠-١٦١.
(٣) الإيضاح: ٢٤٧.
(٤) المصدر نفسه: ٥٦.

٦. الصِّفات الإلهيَّة:

أشار العلَّامة في تفسيره إلى مورد واحد في بطلان عقيدة الأشاعرة في ما يتعلَّق بالصِّفات الإلهيَّة؛ ففي تفسير الآية ١٦٣ من سورة البقرة، قال: «إنَّما يكون غنيًّا لو لم يحتجْ إلى غيره من جميع الأشياء سواءٌ كان ذاتًا، أو غير ذلك؛ فلا يفتقر في قدرته، ولا في علمه إلى غيره منَ القُدرة، والعلم، وغير ذلك من المعاني، وخالفت السنَّة فيه»[١].

٧. إرادة الله:

أشار العلَّامة إلى موردٍ واحدٍ لمخالفة أهل السنَّة من أنَّ فعل العبد لا مدخل فيه للعبد؛ ففي سورة البقرة الآية ٢٥٣ منها، قال: «﴿مَا يُرِيدُ﴾ أثبت الإرادة لنفسه تعالى، ولا يتأتَّى على مذهب الأشاعرة؛ لأنَّهم نفوا إرادة العبد بدليلَينِ آتيَين في حقِّه تعالى، هما أنَّ الله تعالى يعلم ما يفعله العبد فيكون واجبًا، والإرادة لا تتعلَّق بالواجب، والثَّاني أنَّ الفعل حال التَّساوي ممتنعُ الوقوع، وحال التَّرجيح واجبُ الوقوع، والواجب لا يصحُّ أن يكون مُرادًا»[٢].

ولا يخفى عليك أنَّ الأشاعرة تعتقد بإرادة الله العامَّة، ولكن إشكال العلَّامة على ما يلزم من عقيدتهم من أنَّ العبد لا إرادةَ له.

٨. الرِّزق:

أشار العلَّامة إلى ما يعتقده الأشاعرة في الرِّزق، وأنَّه مُخالفٌ لنصِّ الكتاب، قال في تفسير الآية ٢٥٤ من سورة البقرة: «﴿مِمَّا رَزَقْنَاكُم﴾ الرِّزقُ هو ما تناوله الإنسان مقرًّا

(١) الإيضاح: ١٤٣.
(٢) المصدر نفسه: ١٢٢.

[ممَّا][1] أباحه الله تعالى.

وقالتِ الأشاعرة هو ما تناوله الإنسان سواء كان مباحًا أم حرامًا، وهو ينافي الأمر بالاتِّفاق، وخالفت السنَّة فيه»[2].

وهنا ذكر العلَّامة نظريَّة الرِّزق عند الأشاعرة، وهي مُخالفة لنصِّ القرآن؛ إذْ يعتقدون بأنَّ الرِّزقَ ما يُنتفع به حلالًا كان أو حرامًا[3].

وليَعلم أنَّ أساس هذه المسألة القول بالحُسن، والقُبح الشَّرعيَّين.

٩. متعلَّق إرادة الله تعالى:

ممَّا انتقدهُ العلَّامة من عقائد الأشاعرة هو متعلَّق إرادة الله تعالى، وأنَّه مُخالفٌ لنصِّ الكتاب؛ ففي ذيل الآية ١٠٨ من سورة آل عمران قال: «﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ نفى الله تعالى إرادة الظُّلم، وقالتِ السنَّةُ: إنَّ اللهَ تعالى أراده وإلَّا لما وقع»[4].

واعتقد المُعتزلة أنَّ الله أراد منَ المُؤمنين، والكافرين الطَّاعةَ إلَّا أنَّ بعضًا أطاع، وبعضًا عصى، وكذلك لم يُرِدِ اللهُ لعبادِهِ المعصية، ولكنَّ بعضًا استعصم وبعضًا عصى.

أمَّا الأشاعرة فيعتقدون أنَّ كلَّ ما هو واقع بإرادة الله تعالى سواء كانت طاعاتٍ أم معاصي[5].

(١) في الأصل غير واضحةٍ ولعلَّ الأقرب إلى الصواب [ممَّا]. (م).
(٢) الإيضاح: ١٢٤.
(٣) انظر: المواقف: ٣٣٢.
(٤) الإيضاح ٢٥٤.
(٥) لاحظ: تمهيد الأصول في علم الكلام: ١١٣-١١٦، المواقف: ٣٢٠-٣٣٣.

١٠. عصمة الإمام:

ذكر العلَّامةُ آياتٍ تنصُّ على عصمة الإمام، ومخالفة السنَّة فيه؛ إذِ اعتقدُوا أنَّه لا يجب في الإمام العصمة؛ ففي تفسير الآية ٢٦ من سورة آل عمران، قال: «قال البلخيُّ، والجُبائيّ: لا يجوز أنْ يعطيَ الله الملك للفاسق؛ لأنَّه تمليك لأمرٍ عظيم من السِّياسة، والتَّدبير مع المال الكثير؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، والملك من أعظم العهود، والملك في قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ (١)﴾ يعني به النبوَّة، وأشار إلى إبراهيم، أو المال، وأشار إلى الذي حاجَّه دون السِّياسة، والتَّدبير، وهذا بعينه دليلٌ على أنَّ الإمام عليه السلام يجب أن يكون معصومًا، وخالفتِ السنَّةُ فيه»(٢).

يعتقد أهل السنَّة لا يجب أن يكون الإمام معصومًا، كما صرَّح بذلك الفخر الرَّازي في بحث له تحت عنوان «لا يجب أن يكون الإمام معصومًا»(٣)، قال: «أصحابنا

(١) لا يخفى عليك أنَّ الملك في القرآن يُطلق على الملك الحقِّ والباطل، وبيان ذلك:
استعمل القران المعنى الأوَّل في قوله تعالى، حاكيًا عن نبيّ الله يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ (يوسف: ١٠١) وكقوله تعالى في داوود عليه السلام: ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وقوله تعالى، عن لسان سليمان: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ (ص: ٣٥).
وأمَّا الثاني كقوله تعالى عن لسان مؤمن آل فرعون: ﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (غافر: ٢٩)، وقوله تعالى عن فرعون: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ (الزخرف: ٥١).
وعليه فلا محذور في إتيان الملك للفاسق في ضوء الآيات المتقدِّمة.
وفي هذا السياق يقول العلَّامة الطباطبائي: «يكون الملك بالنسبة إلى من هو أهله نعمة من الله سبحانه وإليه، وبالنسبة إلى غير أهله نقمة، وهو على كلِّ حالٍ منسوب إلى الله سبحانه وفتنة يمتحن به عباده». الميزان: ٣/ ١٣١.
وللعلَّامة الحِلِّيّ أدلَّة رصينة على عصمة الإمام فيما هو مذكور أعلاه بحثها في مصنَّفاته، فراجِع.
(٢) الإيضاح: ١٩٦.
(٣) هذه العقيدة لا تختصُّ بالأشاعرة فحسب، فأهل السنَّة يعتقدون بذلك أيضًا.

والمعتزلة، والزَّيديَّة، والخوارج: لا يجب أن يكون الإمام معصومًا، وقالتِ الإسماعيليَّة والاثنا عشريَّة: يجب»[1].

١١. أفضليَّة الإمام:

قال العلَّامة: إنَّ ما يعتقد به أهلُ السنَّة من أنَّ أفضل النَّاس بعد النبيِّ ﷺ هو أبو بكر، وهذه مُخالفة لنصِّ القرآن؛ ففي ذيل آية المباهلة، قال: «واستدلَّتِ الإماميَّة بهذه الآية على أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان أفضل الصَّحابة من وجهَينِ... وخالفتِ السنَّةُ فيه»[2].

١٢. الإيمان:

أشار العلَّامةُ إلى أنَّ صريح القرآن ينصُّ على أنَّ الإيمان معناه التَّصديقُ، وثمَّة فرقٌ بينه، وبين أفعال الجوارح، ولكن أهل السنَّة خالفتْ فيه؛ ففي تفسير الآية ٢٧٧[3] من سورة البقرة، قال: «هذه الآية تدلُّ على أنَّ الإيمان مغايرٌ لأفعال الجوارح؛ بلْ هو التَّصديقُ حذرًا من عطف الشَّيء على نفسه، وخالفتْ جماعةٌ من السنَّة فيه»[4].

والجدير بالإشارة هنا أنَّ المتكلِّمين يختلفون في ماهيَّة الإيمان.

فبعضٌ منهم يعدُّه تصديقًا، وآخرون: الإقرار المقارن للمعرفة.

وبعضٌ منهم اعتقد أنَّه لا بدَّ من التَّصديق، والإقرار.

وفرقةٌ أُخرى، قالت: الإقرارُ باللسان، والتَّصديق في القلب، والعمل بالأركان.

(١) الأربعون في أصول الدين: ١/ ٢٦٣، وأيضًا لاحظ: الأصول الخمسة: ٧٥٢.

(٢) الإيضاح: ٢٢٣.

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾.

(٤) الإيضاح: ١٥٩.

وبينما ذهب الأشاعرة إلى أنَّ الإيمان هو التَّصديق، والمعتزلة الإيمان عندهم مجموع من التَّصديق القلبيّ، والإقرار اللسانيّ، والعمل بالجوارح.

وعليه فإنَّ قول الأشاعرة في الإيمان هو التَّصديق القلبيّ، وهنا لا يريد العلَّامة من أهل السنَّة الأشاعرة فحسب؛ وذلك لأنَّ الأشاعرة كذلك استدلُّوا بالآيات، ومعه فكلام العلَّامة يشمل أيضًا المعتزلة؛ ولعلَّ سبب إشارته في هذا المورد فقط في قوله «خالفت جماعةٌ من السنَّة» مع أنَّ سائر عبارته، وخالفتِ السنَّة.

١٣. نصرُ الله:

قرَّر العلَّامة في تفسير الآية ٢١٤ من سورة البقرة الآتي: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ معناه الدُّعاء لله تعالى بالنَّصر، ولا يجوز أن يكون معناهُ الاستبطاء لنصر الله على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ الرَّسول يعلم أنَّ الله تعالى لا يردُّه عن الوقت الذي تُوجِبه الحكمة، وخالفت السنَّة فيه، حيث قالوا معناه الاستبطاء لنصر الله، وهو خطأٌ لا يجوز مثله على الأنبياء»[1].

تحقيقٌ

لا يوجد اختلافٌ بين الإماميَّة، وأهل السنَّة في تفسير ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾؛ إذ حاول الجميع أن يرفعوا الشُّبهة؛ فلنبدأ بالتِّبيان الذي يُعدُّ المصدرَ الأساس لتفسير العلَّامة الحِلِّيّ، قال الشَّيخُ الطُّوسيُّ: «فإن قيل: ما معنى قول الرسول والمؤمنين: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾؟ قلنا: قال قوم: معناه الدُّعاء لله بالنَّصر، ولا يجوز أن يكون معناه الاستبطاء لنصر الله على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ الرَّسول يعلم: إنَّ اللهَ لا يؤخِّرُهُ عن الوقت الذي توجبه الحكمة.

وقال قومٌ: معناه الاستبطاء لنصر الله؛ وذلك خطأٌ، لا يجوز مثله على الأنبياء عليهم السلام إلَّا أن يكون على الاستبطاء لنصره لما توجبه الحكمة من تأخُّره، والنَّصر ضدّ الخذلان.

(١) الإيضاح: ٦٣.

والقريب ضدُّ البعيد، والقرب والدنوُّ واحد، ومن قال: إنَّ ذلك على وجه الاستبطاء قوَّاه بما بعده من قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾»[1].

ويلاحظ أنَّ الشَّيخ لم يشِرْ إلى اختلاف الفِرق الكلاميَّة؛ بلْ أيَّد القول الثَّاني بما مرَّ ذكرُهُ.

أمَّا الطبرسيّ؛ فإنَّه اكتفى بذكر أقوال المفسِّرين، قال: «قيل هذا استعجال للموعود كما يفعله المُمتحن، وإنّما قاله الرَّسولُ استبطاءً للنَّصر على جهة التمنّي، وقيل إنَّ معناه الدُّعاء لله بالنَّصر، ولا يجوز أن يكون على جهة الاستبطاء لنصر الله؛ لأنّ الرَّسول يعلم أنَّ الله لا يؤخِّرهُ عن الوقت الذي توجبه الحكمة»[2].

وذكر العلَّامة الطباطبائيّ وجهًا آخر، قال: «الظَّاهرُ أنَّه مقول قول الرَّسول، والذين آمنوا معه جميعًا، ولا ضيرَ في أن يتفوَّه الرَّسولُ بمثل هذا الكلام استدعاءً، وطلبًا للنَّصر الذي وعد به الله سبحانه رسلَه، والمؤمنين بهم كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ﴾[3]»[4].

وفي ضوءِ هذه المعطيات لا يمكن أن نقول: إنَّ نظريَّة أهل السنَّة مخالفةٌ لنظريَّة الإماميَّة؛ فنرى بعض أهل السنَّة سعوا إلى رفع هذه الشُّبهة[5].

وبعضٌ منهم قال: هذا كلام المؤمنين لا النبيّ صلى الله عليه وآله[6].

(١) التبيان في تفسير القران ٢/ ١٩٩.
(٢) مجمع البيان ٢: ٥٤٦.
(٣) الصافات: ١٧١-١٧٢.
(٤) الميزان في تفسير القرآن: ٢/ ١٥٩.
(٥) راجع: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٢٥٦، وروح المعاني: ٢/ ٢٠٤، وروح البيان: ٣٣٠.
(٦) لاحظ: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢/ ٣٤١، والتفسير الكبير: ٦/ ٢٢.

١٤. كرامات الأولياء:

ممَّا ذكرهُ العلَّامة، واستند فيه إلى النَّصِّ القرآنيّ، وبيَّن مُخالفة أهل السنَّة له، هو كرامة السيِّدة مريم عليها السلام؛ لأنَّهم لا يرتضون كرامات الأولياء بشكلٍ عامٍّ؛ ففي ذيل الآية ٣٧ من سورة آل عمران قال العلَّامة: «الرِّزق هو ما للإنسان الانتفاع به على وجهٍ ليس لأحدٍ منعُه منه، وكان فاكهة الصَّيف في الشِّتاء، وفاكهة الشِّتاء في الصَّيف، وتكلَّمت في المهد، ولم تلقمْ ثديًا قط، وإنَّما كان يأتيها رزقُها من الجنَّة، وهذه كرامةٌ من الله تعالى، يصحُّ الإنعام بها من الله تعالى للأولياء والصَّالحين، وإن لم يكونوا أنبياء، وخالفتِ السنَّة فيه»[1].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ جمهور الأشاعرة يوافقون على الكرامات، ولكنَّ المعتزلة لا تقول بها[2].

(١) الإيضاح: ٢٠٦.

(٢) جاء في مجمع البيان في سياق حديثه عمَّا كان يأتي للسيِّدة مريم عليها السلام من رزق: «﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾، يعني وجد زكريَّا عندها فاكهة في غير حينها، فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف، غضًّا طريًّا، عن ابن عبَّاس وقتادة ومجاهد والسديّ، وقيل: إنَّها لم تُرضع قط، وإنَّما كان يأتيها رزقها من الجنَّة، عن الحسن: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ يعني قال لها زكريا: كيف لك، ومن أين لك هذا؟ كالمتعجِّب منه، ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾، أي من الجنَّة، وهذه تكرمة من الله تعالى لها، وإن كان ذلك خارقًا للعادة، فإنَّ عندنا يجوز أن تظهر الآيات الخارقة للعادة على غير الأنبياء من الأولياء والأصفياء، ومن منع ذلك من المعتزلة قالوا فيه قولَين: (أحدهما) إنَّ ذلك كان تأسيسًا لنبوَّة عيسى، عن البلخيّ، (والآخر) أنَّه كان بدعاء زكريَّا لها بالرزق في الجملة، وكانت معجزة له، عن الجبائيّ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾. مجمع البيان: ٢/ ٧٤٠.

المراجع

١. الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط٤، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٠٥هـ.

٢. أردلان جون عليّ، فهرست كتب خطي تابخانه مركزي استان قدس، مشهد كتابخانه مركزي رضوي، ١٣٦٥هـ.

٣. الأشعريّ، أبو الحسن، الإبانة عن أصول الديانة، مصر، الطباعة المنيريَّة، ١٣٤٨هـ.

٤. الأشعريّ، أبو الحسن، مقالات الإسلاميِّين واختلاف المصلِّين، القاهرة، مكتبة النهضة المصريَّة، ١٣٦٩.

٥. الأفنديّ الأصفهانيّ، عبد الله، رياض العلماء وحياض الفضلاء، قم، كتابخانه المرعشيّ، ١٤٠١هـ.

٦. إقبال الاشتيانيّ، عبَّاس، تاريخ مغول، تهران، انتشارات امير كبير، ١٣٦٤هـ.

٧. الأمينيّ، محسن، أعيان الشيعة، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣٦٤هـ.

٨. الإيجيّ، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).

٩. البغداديّ، عبد القاهر، الفَرْق بين الفِرَق، نشر الثقافة الإسلاميَّة، ١٣٦٧هـ.

١٠. التفتازانيّ، سعد الدين، شرح المقاصد، قم، مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٨هـ.

١١. التفريشيّ، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال، قم، مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٨هـ.

١٢. الطهرانيّ، الشيخ آقا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، قم، مؤسَّسة إسماعليان.

١٣. حجَّتي، محمَّد باقر، فهرست موضوعي نسخه هاي خطي كتابخانه هاي جمهوري إسلامي إيران، طهران سروش، ١٣٧٥هـ.

١٤. الحرُّ العامليّ، محمَّد بن الحسن، أمل الآمل، مكتبة الأندلس، ١٣٨٥هـ.

١٥. الحقِّي البروسويّ، إسماعيل، تفسير روح البيان، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ١٤٠٥هـ.

١٦. الحِلِّيّ، حسن بن يوسف، خلاصة الأقوال، منشورات الرضيّ، ١٤٠٢.

١٧. الحِلِّيّ، حسن بن يوسف، كشف المُراد في شرح تجريد الاعتقاد، قم، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، ١٤٠٧هـ.

١٨. الحِلِّيّ، حسن بن يوسف، منهاج اليقين في أصول الدين، قم، ياران، ١٤١٦هـ.

١٩. الحِلِّيّ، حسن بن يوسف، منهج الحقِّ وكشف الصدق، قم، مؤسَّسة دار الهجرة، ١٤٠٧هـ.

٢٠. الخوئيّ، أبو القاسم، البيان في تفسير القران، النجف، أنوار الهدى، (د.ت).

٢١. دانش بزوه محمَّد تقي وبهاد الدين العلمي، فهرست كتابهاي خطي كتابخانه سنا، (د.ط)، (د.ت).

٢٢. الرازي، فخر الدين، الأربعون في أصول الدين، مصر، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة، (د.ت).

٢٣. الزمخشريّ، محمود بن عمر، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٧هـ.

٢٤. السبحانيّ، جعفر، الملل والنحل، قم، لجنة إدارة الحوزة العلميَّة، ١٤١١هـ.

٢٥. الشهرستانيّ، أبو الفتح، الملل والنحل في مقالات ومذاهب أهل العالم، (د.ط)، (د.ت).

٢٦. صبحي، أحمد محمود، علم الكلام، بيروت، دار النهضة العربيَّة، ١٤٠٥هـ.

٢٧. الطباطبائيّ، محمَّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، بيروت، مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، ١٣٩٣هـ.

٢٨. الطباطبائيّ، عبد العزيز، مكتبة العلَّامة الحِلِّيّ، قم، مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام، ١٤١٦هـ.

٢٩. الطبريّ، محمَّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القران، بيروت، دار الفكر، (د.ت).

٣٠. الطبرسيّ، فضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٨هـ.

٣١. الطريحيّ، فخر الدين، مجمع البحرين، طهران، مؤسَّسة بعثت، ١٤١٥هـ.

٣٢. الطوسيّ، محمَّد بن الحسن، التبيان الجامع لعلوم القرآن (التبيان في تفسير القرآن)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، (د.ت).

٣٣. الطوسيّ، محمَّد بن الحسن، تمهيد الأصول في علم الكلام، طهران، مؤسَّسة انتشارت وجابدانشكاه، طهران، ١٣٦٢هـ.

٣٤. فهرست كتابخانه مجلس شوراي اسلامي، طهران، ١٣٤٧هـ.

٣٥. القاضي، عبد الجبار أحمد، شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة، ١٤٠٨هـ.

٣٦. القمِّيّ، الشيخ عبَّاس، الفوائد الرضويَّة في أحوال العلماء المذهب الجعفريَّة، (د.ط) (د.ت).

٣٧. المجلسيّ، محمَّد باقر، بحار الأنوار، طهران، المكتبة الإسلاميَّة، ١٣٩١هـ.

٣٨. مدير شانه جي كاظم، علم الحديث ودراية الحديث، قم، دفتر انتشارات إسلامي، (د.ت).

٣٩. الموسويّ الخوانساريّ، محمَّد باقر، روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات، قم، مكتبة إسماعليان، (د.ت).